A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.46
27 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد خير الدين رامول (الجزائر)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/51/L.12

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات[٣]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي أصدره وزراء خارجية مجموع الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي العشرين، الذي انعقد في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[٤]، وببيان اجتماع وزراء خارجية ورؤساء

(١) قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨، المرفق.
(٢) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق.
(٣) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦، المرفق، الفرع ثانيا.
(٤) A/51/471، المرفق.

281196 281196 96-34216

9634216

وفود بلدان حركة عدم الانحياز في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦[٥]، وبإعلان ميدراند[٦] الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة، وبنتائج مؤتمر قمة مجموعة الـ ٧٧ المعقود بليون،

وإذ تلاحظ ما يترتب على عملية العولمة، وتحرير التجارة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، من آثار بعيدة المدى بالنسبة للآفاق الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال،

وإذ تعيد تأكيد أهمية تعزيز التصنيع بوصفه عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للبلدان النامية وكذلك في القضاء على الفقر، وتسهيل التكامل الاجتماعي، وإدماج المرأة في عملية التنمية، وإيجاد فرص العمالة المنتجة،

وإذ تشدد على ضرورة النهوض بالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في ميدان التنمية الصناعية، وعلى أهمية الدور الذي تقوم به في هذا المضمار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام[٧]؛

٢ - ترحب بالبرنامج الكبير للإصلاح وبعملية إعادة التشكيل، اللذين اضطلعت بهما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٣ - تكرر تأكيد أهمية التعاون والتنسيق، داخل منظومة الأمم المتحدة، في توفير الدعم الفعال للتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مواصلة أداء دورها التنسيقي المحوري في ميدان التنمية الصناعية، في السياق العام لآليات التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة، ومنها لجنة التنسيق الإدارية ونظام المنسق المقيم، بحيث تزيد من فعالية هذا الدعم وأهميته وأثره الإنمائي؛

---

(٥) A/51/473-S/1996/839، المرفق.

(٦) انظر TD/377.

(٧) A/51/340.

٤ - تشدد على أهمية تهيئة مناخ دولي ووطني إيجابي لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية تستهدف، داخل إطار للتصنيع قائم على الشفافية والمساءلة، تعزيز تنمية المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لتمكين البلدان النامية من تهيئة مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات، بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع وتنويع وتحديث طاقتها الإنتاجية الصناعية في إطار نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي ومتسم بالشفافية وقائم على قاعدة متعددة الأطراف؛

٥ - تكرر أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بوصفه وسيلة ناجعة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٦ - تنوه بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للتنمية الصناعية في البلدان النامية كذلك، وتطلب إلى البلدان المانحة والبلدان المستفيدة مواصلة التعاون في جهودهما من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

٧ - ترحب، فضلا عن ذلك باستخدام أساليب التمويل المبتكرة، بما في ذلك خطط التمويل المشترك، والصناديق الاستئمانية، وتحويل الديون إلى رأسمال سهمي، حسب الاقتضاء، وغير ذلك من تدابير تخفيف عبء الدين، وخطط إقامة مشاريع صناعية مشتركة، وإقامة تعاون فيما بين المؤسسات، وتوفير رأسمال مساهم للتنمية الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٨ - تدعو المجتمع الدولي ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون القائم فيما بينها في مجالات عدة منها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية إضافة إلى التكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

٩ - تطلب إلى منظمة التنمية الصناعية أن تجري، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي سياق دعم التعاون بين بلدان الجنوب، تقييما متعمقا وتحليلا إضافيا لأفضل الممارسات في ميدان السياسات والاستراتيجيات الصناعية ومدى أهميتها في حالات إقليمية وقطرية بعينها، وللدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية على نحو يوفر نظرات وأفكارا عملية. وينبغي لهذا التعاون أن يحسن قدرة البلدان النامية على الانتفاع من خبراتها المشتركة في رسم سياساتها واستراتيجياتها

الصناعية، وتطلب أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة؛

١٠ - تطلب كذلك إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن توسع وتعزز تفاعلها مع المجتمع التجاري بما في ذلك القطاع الخاص، في مجال المساعدة في تطوير القطاع الصناعي في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال، ولا سيما في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وترحب بقيام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإنشاء المجلس الاستشاري الدولي لشؤون الأعمال التجارية؛

١١ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الدعم اللازم لنجاح تنفيذ برنامج "التحالف من أجل تصنيع أفريقيا" الذي بدأته حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في أبيدجان بكوت ديفوار ويهدف إلى تسريع عجلة التصنيع في أفريقيا عن طريق بناء القدرة الصناعية، ولا سيما في ميدان الصناعات القائمة على الزراعة، وإقامة الشراكات بين حكومات البلدان الأفريقية والقطاع الخاص على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛

١٢ - تشدد على أهمية إدماج القطاع غير الرسمي في التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وكذلك على ضرورة تنمية القدرات البشرية، وخصوصا تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة وتوفير خدمات الأعمال التجارية للمرأة؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -